مقرر النحو ( 315 ) لطالبات برنامج الانتساب

الكتاب المقرر ( أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك )

المؤلف ( ابن هشام الأنصاري رحمه الله تعالى )

من أول باب حروف الجرّ إلى نهاية باب المضاف إلى ياء المتكلم

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب حروف الجر

 وهي عشرون حرفاً ثلاثة مَضَتْ في الاستثناء وهي خَلاَ وعَدَا وحَاشَا - وثلاثة شاذَّةٌ :

أحدها : ( مَتَى ) في لُغة هُذَيل وهي بمعنى مِنْ الابتدائية سُمِعَ من بعضهم ( أخْرَجَهَاَ مَتَى كُمِّهِ ) وقال :

( مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئيِجُ ... )

و الثاني ( ( لَعَلَّ ) ) في لُغة عُقَيْل قال : -

( لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْناَ ... )

ولهم في لامها الأولى الإثباتُ والحذفُ وفي االثانية الفتحُ والكسرُ

والثالث : ( ( كَىْ ) ) وإنما تجر ثلاثةً :

 أحَدُها : ( ( ما ) الاستفهامية يقولون إذا سألوا عن عِلّةِ الشيء ( ( كَيْمَهْ ) ) والأكثر أن يقولوا ( ( لَمِهْ ) )

 الثاني : ( ( ما ) ) المصدرية وَصِلَتُهَا كقوله :

( يُرَادُ الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ ... )

 أي : للضر والنفع قاله الأخفش وقيل : ( ما ) كافَّةٌ

الثالث : ( ( أن ) ) المصدرية وَصِلَتُهَا نحو ( جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي ) إذا قدرت ( أنْ ) بعدها بدليل ظهورها في الضرورة كقوله : -

( لِسَانَكَ كَيْماَ أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا ... )

وَالأوْلىَ أن تقدر ( كي ) مصدرية فقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو ( لِكَيْلاَ تَأْسَوْا )

والأرْبَعَةَ عَشَرَ الباقية قسمان :

سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي : مِنْ وإلى وعَنْ وَعَلى وفى والباء واللام نحو ( وَمِنْكَ ومِنْ نُوحٍ ) ( إِلى الله مَرْجِعُكُمْ ) ( إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ( طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ ) ( رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ) ( وَعَلَيْهَا وَعَلَى الفُلْكِ تُحْمَلُونَ ) ( وَفي الأرْضِ آيَات ) ( وفِيهَا ما تَشْتَهِيهِ الأنْفُسُ ) ( آمنُوا بِاللهِ ) ( وآمِنُوا بِهِ ) ( للهِ مَا في السَّمواتِ ) ( لَهُ مَا فيِ السَّموَاتِ )

 وسبعة تختص بالظاهر وتنقسم أَرْبَعَةَ أقْسَام

 مالا يختصُّ بظاهِرٍ بعينه وهو : حَتَّى والكافُ والواوُ وقد تدخل الكاف في الضرورة على الضمير كقول العجاج :

وَأمَّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا ...

وقول الآخر :

( كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إِلاّ حَاظِلاَ ... )

وما يختصُّ بالزمان وهو : مُذْ ومُنْذُ فأما قولهم ( ( مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَهُ ) ) فتقديره : مُذْ زَمَنِ أن الله خَلَقَهُ أي مُذْ زَمَنِ خَلْقِ الله إياه

 وما يختصُّ بالنكرات وهو رُبَّ وقد تدخل في الكلام على ضميِر غَيْبَةٍ مُلازِمٍ للإفراد والتذكبر والتفسير بتمييز بعده مُطَابِقٍ للمعنى قال : -

( رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلَى مَا ... )

وما يختصُّ بالله ورَبِّ مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم وهو التاء نحو ( وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ ) و ( تَرَبِّ الكَعْبَة ) و ( تَرَبِّى لأفْعَلَنَّ ) وَنَدَز ( تَالرَّحمْنِ ) و ( تَحَيَاتِكَ ) .

فصل : في ذكر معاني الحروف

((((( يكتفى من المعاني بما تحته خطّ مع حفظ أمثلتها )))))

 ( ( مِنْ ) ) سبعةُ مَعَانٍ :

 أحدها : التبعيض نحو ( حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تحُبُّونَ ) ولهذا قرىء : ( بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ )

 والثاني بيان الجنس نحو ( مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ )

 والثالث : ابتداءُ الغَايَةِ المكانية باتفاقٍ نحو ( مِنَ المَسْجِد الْحَرَام ) و الزمانية خلافاً لأكثر البصريين و لنا قولُه تعالى : ( مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ) والحديثُ ( فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إلىَ الْجُمُعَةِ ) وقول الشاعر :

( تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَليِمَةٍ ... )

والرابع : التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه وهي الزائدة ولها ثلاثة شروط : أن يسبقها نَفْىٌ أو نَهْىٌ أو استفهام بِهَلْ ، و أن يكون مجرورُها نكرة ، و أن يكون إما فاعلا نحو ( مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ ) أو مفعولا نحو ( هَلْ تحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ) أو مبتدأ نحو ( هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللهِ ) .

 والخامس : معنى البَدَل نحو ( أَرَضِيتُمْ بِالْحَياةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ) .

 والسادس : الظرفية نحو ( مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأرْضِ ) ( إذَا نُودِىَ لِلصَّلاَةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمعَةِ )

 والسابعُ : التعليلُ كقوله تعالى : ( مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ) وقال الفرزدق :

( يُغْضِى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهابَتِهِ ... )

وللاَّمِ اثنا عَشَرَ مَعْنىً :

 أحدها : الملك نحو ( للهِ مَا فيِ السَّموَاتِ )

 والثاني : شِبْهُ الملك وَيُعَبَّر عنه بالاختصاص نحو ( ( السَّرْجُ للدَّابّةِ ) )

 والثالث : التعدية نحو ( ( مَا أضْرَبَ زَيْداً لِعَمْرٍو ) )

 والرابع : التعليلُ كقوله :

( وَإنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ... )

 والخامس : التوكيد وهى الزائدة نحو قوله : -

( مُلْكاً أَجَارَ لمُسْلِمٍ وَمَعُاهَدِ ... )

وأما ( رَدِفَ لَكُمْ ) فالظاهر أنه ضُمِّنَ معنى اقترب فهو مثل ( اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ )

والسادس : تقوية العامل الذي ضَعُفَ : إما بكونه فَرْعًا في العمل نحو ( مُصَدِّقاً لِماَ مَعَهُمْ ) ( فَعَّالٌ لمِاَ يُرِيدُ ) وَإمَّا بِتَأَخُّرِهِ عَنِ المَعْمُولِ نحو ( إنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ) وليست المقويةُ زائدةً محضة ولا مُعَدِّيةً محضة بل هي بينهما

 والسابع : انتهاءُ الغاية نحو ( كُلٌّ يَجْرِى لأجَلٍ مُسَمًّى )

 والثامن : القَسَم نحو ( ( للهِ لاَ يُؤَخَّرُ الأجَلُ ) )

 والتاسع : التَّعَجُّبُ نحو ( ( للهِ دَرُّكَ ! ) )

 والعاشر : الصَّيْرُورَة نحو :

( لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ ... )

والحادي عشر : البَعْدِية نحو ( أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدلُوكِ الشَّمْسِ ) أي : بَعْدَهُ

والثاني عشر : الاستعلاءُ نحو ( وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ ) أي : عليها.

 وللباء اثنا عشر معنى أيضاً :

 أحدها : الاستعانة نحو ( ( كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ ) )

 والثاني : التَّعْدِية نحو ( ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ ) أي : أذْهَبَهُ

والثالث : التعويض ك ( ( بِعْتُكَ هذَا بِهذَا ) )

 والرابع : الإلْصَاقُ نحو ( ( أمْسَكْتُ بِزَيْدٍ ) )

والخامس : التبعيض نحو ( عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ ) أي : منها

 والسادس : المُصَاحَبَة نحو ( وَقَدْ دَخَلُوا بِالكُفْرِ ) أي : معه

 والسابع المُجَاوَزَة نحو ( فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيِرا ) : أي عنه

 والثامن : الظَّرْفية نحو ( وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الغَرْبِىِّ ) أي : فيه ونحو ( نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ )

 والتاسع : البَدَلُ كقول بعضهم : ( ( مَا يَسُرُّنِى أَنِّى شَهِدْتُ بَدْرَا بِالعَقَبَةِ ) ) أي بَدَلهَا

 والعاشر : الاستعلاء نحو ( مَنْ إنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ ) أي على قنطار

والحادي عَشَرَ : السببية نحو ( فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ )

 والثاني عشر : التأكيد وهي الزائدة نحو ( وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً ) ونحو ( وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إلَى التَّهْلُكَةِ ) ونحو ( ( بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ) ) ونحو ( ( زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ ) )

 ولـ ( ( فى ) ) ستةُ مَعَانٍ :

(1) الظرفية حقيقيةً مكانيَّةً أو زمانيةً نحو ( فِي أَدْنَى الأرْضِ ) ونحو ( في بِضْعِ سِنِينَ )

 أو مجازية نحو ( لَقَدْ كَانَ لَكُمْ في رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ )

 (2) والسببية نحو ( لَمَسَّكُمْ فيِمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ )

(3) والمصاحبة نحو ( قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ )

 (4) والاستعلاءُ نحو ( لأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ )

 (5) والمُقَايَسَة نحو ( فَمَا مَتَاعُ الْحَياَةِ الدُّنْيَا فيِ الآخِرَةِ إلاّ قَليِلٌ )

 (6) وبمعنى الباء نحو : -

( بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأبَاهِرِ وَالكُلَى ... )

ولـ ( على ) أربعةُ مَعَانٍ :

 أحدها : الاستعلاء نحو ( وَعَلَيْهَا وَعَلَى الفُلْكِ تُحْمَلُونَ )

 والثاني : الظَّرْفِية نحو ( عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ ) : في حين غفلة

 والثالث : الْمُجاوَزَة كقوله :

( إذَا رَضِيَتْ عَلَىَّ بَنُو قُشَيْرٍ ... )

أي : عنى

والرابع : المصاحبة نحو ( وَإِنَّ رَبّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ) أي : مَعَ ظلمهم

ولـ ( ( مَنْ ) ) أربعةُ معانٍ أيضاً :

 أحدها : المجاوزة نحو ( ( سِرْتُ عَنِ البَلَدِ ) ) و ( ( رَمَيْتُه عَنِ القَوْسِ ) )

 والثاني : البَعْديِة نحو ( طَبَقَاً عَنْ طَبَقٍ ) أي : حالا بعد حال

 والثالث : الاسْتِعْلاَء كقوله تعالى : ( وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ) أي : عَلَى نفسه وكقول الشاعر : -

( لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ ... عَنِّى ) أي : عَلَىَّ

والرابع : التعليل نحو ( وَمَا نَحْنُ بِتَارِكى آلِهتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ) أي : لأجْلِهِ .

وللكاف أربعةُ مَعَانٍ أيضاً :

 أحدها : التّشْبِيه نحو ( وَرْدَةً كَالدِّهَانِ )

 والثاني : التعليل نحو ( وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ) أي : لهدايته إياكم

 والثالث : الاستعلاءُ قيل لبعضهم : كيف أَصْبَحْتَ فقال : كخَيْرٍ أي : عليه وَجَعَلَ منه الأخفشُ قولَهُم : ( ( كُنْ كَمَا أَنْتَ ) ) أي : على ما أنت عليه

والرابع : التوكيد وهي الزائدة نحو ( لَيْسَ كمِثلِهِ شَيْءٌ ) أي : ليس شيء مثله

 ((((( يكتفى من المعاني فيما سبق بما تحته خطّ )))))

 ومعنى إلى وحتى انتهاءُ الغايةِ مكانيةً أو زمانيةً نحو ( مِنَ المَسْجِدِ الْحَرَامِ إلَى الَمسْجِدِ الأقْصَى ) ونحو ( أَتِمُّوا الصِّيَامَ إلىَ الّليْلِ ) ونحو ( ( أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ) ) ونحو ( سَلاَمٌ هِىَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ) وإنما يُجَرُّ بحتى في الغالب آخِرٌ أو مُتَّصِلٌ بآخِرٍ كما مثلنا فلا يقال : ( ( سَهِرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِهاَ ) )

ومعنى كى التعليلُ ومعنى الواو والتاء القَسَمُ ومعنى مُذْ ومُنْذُ ابتداءُ الغاية إن كان الزمان ماضياً كقوله : -

( أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ ... )

وقوله : -

( وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ ... )

والظرفيةُ إن كان حاضراً نحو ( ( مُنْذُ يَوْمِنَا ) ) وبمعنى مِنْ وإلَى معاً إن كان معدوداً نحو ( ( مُذْ يَوْمَيْنِ ) )

ورُبَّ للتكثير كثيرا وللتقليل قليلاً فالأولُ كقوله عليه الصلاة و السلام : ( ( يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقَيِامَةِ ) ) وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : ( ( يَا رُبَّ صَائِمِه لَنْ يَصُومَهُ وَقَائِمِه لَنْ يَقُومَهُ ) والثاني كقوله : -

( أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِى وَلدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ )

يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام .

فصل : من هذه الحروف ما لَفْظُه مُشْتَرِكٌ بين الحرفية والاسمية وهو خمسة :

 أحدها : الكاف والأصَحُّ أنَّ اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله :

( يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ الْمُنْهَمِّ ... )

والثاني ، و الثالث : عَنْ وَعَلَى وذلك إذا دخلت عليهما ( ( مِنْ ) ) كقوله :

( مَنْ عَنْ يَمِينِى مَرَّةً وَأَمَامِى ... )

وقوله :

( غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ... )

و دليل اسمية الثلاثة السابقة دخول حرف الجر عليها .

والرابع والخامس : مُذْ ومُنْذُ وذلك في موضعين :

 أحدهما : أن يَدْخُلاَ على اسمٍ مرفوعٍ نحو ( مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ) أو ( مُنْذُ يَوْمُ الْجُمُعَة ) و هما حينئِذٍ مبتدآن وما بعدهما خبر وقيل بالعكس وقيل : ظَرْفَان وما بعدهما فاعلٌ بكان تامة محذوفة

والثاني : أن يَدْخُلاَ على الجملة فعليةً كانت وهو الغالب كقوله : -

( مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ... )

أو اسْمِيَّةً كقوله :

( وَمَا زِلْتُ أَبْغِى المَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ ... )

وهما حِينئذٍ ظرفان باتفاق

فصل في أثر دخول ما الزائدة على حروف الجر

 تُزَاد كلمة ( ( ما ) ) بعد ( ( مِنْ ) ) و ( ( عَنْ ) ) والباء فلا تَكُفُّهُنَّ عن عمل الجرِّ نحو ( مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ) ( عَمَّا قَليِلٍ ) ( فَبِمَا نَقْضِهِمْ ) وبعد ( ( رُبَّ ) ) والكافِ فيبقى العَمَلُ قليلا كقوله : -

( رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ... )

وقوله : -

( كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ ... )

والغالبُ أن تَكُفَّهُمَا عن العمل فيدخلان حينئِذٍ على الجمل كقوله :

( كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ ... )

وقوله :

( رُبَّما أَوْفَيْتُ فيِ عَلَمٍ ... )

والغالِبُ على ( ( رُبَّ ) ) المكفوفَةِ أن تَدْخُلَ على فعلٍ ماضٍ كهذا البيت .

وقد تدخل على مضارع مُنَزَّلٍ منزلَةَ الماضي لتحُّققِ وُقُوعه نحو ( رُبَمَا يَوَدُّ الّذيِنَ كَفَرُوا ) وَنَدَرَ دخولهُاَ على الجمل الاسمية كقوله :

( رُبَّمَا الْجامِلُ المُؤَبَّلُ فيِهِمْ ... )

حتى قال الفارسى : يجب أن تُقَدَّر ( ما ) اسْمًا مجروراً ب ( رُبَّ ) بمعنى شيء و ( الجامل ) خبراً لضميرٍ محذوفٍ والجملة صفة لما أي : رُبَّ شيء هو الجامِلُ المُؤَبّلُ

فصل في حذف ( رُبَّ )

 : تُحْذَف ( ( رُبَّ ) ويبقى عَمَلُهَا بعد الفاء كثيراً كقوله :

( فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِع ... )

وبعد الواو أكثر كقوله :

( وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... )

وبعد ( ( بَلْ ) قليلا كقوله :

( بَلْ مَهْمَةٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ ... )

وبدونهنَّ أقَلَّ كقوله :

( رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فيِ طَلَلِهْ ... )

وقد يُحْذَفُ غيُر ( ( رُبَّ ) ) ويبقى عمله وهو ضربان :

سَمَاعِىٌّ : كقول رُؤبة : ( خَيْرٍ وَالحَمدُ للهِ ) جواباً لمن قال له : كَيْفَ أَصْبَحْتَ .

وَ قِياسىٌّ : كقولك : ( بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ ) أي : بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ خلافاً للزجاج في تقديره الجرَّ بالإضافة وكقولهم : ( إنَّ في الدَّارِ زَيْداً وَالْحُجْرَةِ عَمْراً ) أي : وفى الحجرة خلافاً للأخفش إذ قَدَّرَ العطف على معمولى عاملين وقولهم : ( مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحِ إلا صَالِحٍ فَطَالِحٍ ) حكاه يونس وتقديره : إلاّ أَمُرَّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ .

هذا باب الإضافة

تَحْذِفُ من الاسم الذي تريد إضَافَتَةُ ما فيه من تنوينٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ

كقولك في ثوبٍ ودَرَاهِمَ . ( ( ثَوْبُ زَيْدٍ ) ) و ( ( دَرَاهِمُهُ ) ) ومن نُون تَلِى علامَةَ الإعراب وهى نون التثنية وشبهها نحو ( تَبَّتْ يَدَا أَبىِ لَهَبٍ ) و ( ( هذَانِ أثْنا زَيْدٍ ) ) ونونُ جمع المذكَّر السالم وشبهه نحو ( والمُقِيمِى الصَّلاَةِ ) و ( ( عِشْرُو وعَمْرٍو ) ) ولا تحذف النون التي تليها علامَةُ الإعراب نحو ( ( بَسَاتِينُ زَيْدُ ) ) و ( شَيَاطِينُ الإنْسِ ) ويُجَرُّ المضاف إليه بالمضاف وفاقاً لسيبويه لا بمعنى اللام خلافاً للزجاج .

فصل معنى الإضافة

تكون الإضافة على معنى اللام بأكْثَرِيّةٍ وعلى معنى ( مِنْ ) بكثرة وعلى معنى ( في ) بِقّلةٍ .

وَ ضَابِطُ التي بمعنى ( فى ) : أن يكون الثاني ظَرْفًا للأول نحو ( مَكْرُ الّليْلِ ) و ( يا صَاحِبَىِ السِّجْنِ ) .

 و التي بمعنى ( مِنْ ) أن يكون المضاف بَعْضَ المضاف إليه وصالحاً للإخبار به عنه ك ( خَاتَمِ فِضّةٍ ) ألا ترى أن الخاتم بعض جنس الفضة وأنه يقال هذا الخاتم فضة .

 فإن انتفى الشرطان معا نحو ( ثَوْبُ زَيْدٍ ) و ( غُلاَمه ) و ( حَصِير المَسْجِدِ و قِنْدِيله ) أو الأول فقط نحو ( يَوْم الخَمِيس ) أو الثاني فقط نحو ( يَدُ زَيْدٍ ) فالإضافة بمعنى لام الملك و لاختصاص .

فصل أنواع الإضافة

والإضافة على ثلاثة أنْوَاعٍ :

 نوع يفيد تَعَرُّفَ المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة ك ( ( غُلاَم زَيْدٍ ) ) وتَخَصُّصَهُ به إن كان نكرة ( ( غُلاَم امْرَأَةٍ ) ) وهذا النوع هو الغالب .

ونوعٍ يفيد تَخَصُّصَ المضاف دون تعرفه وضابطه : أن يكون المضاف مُتَوَغِّلاً في الإبهام كغَيْر ومِثْل إذا أُرِيد بهما مُطْلَق المماثلة والمغايرة لا كَمَالُهُمَا ولذلك صَحَّ وصف النكرة بهما في نحو ( ( مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ ) ) أو ( ( غَيْرِكَ )

 وتسمى الإضافة في هذين النوعين مَعْنَوِيّة لأنها أفادت أمراً معنويا ومَحْضَة أي خالصة من تقدير الانفصال .

 ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك وضابطه : أن يكون المضاف صفة تُشْبه المضارعَ في كونها مُرَاداً بها الحالُ أو الاستقبالُ ، و هذه الصفة ثلاثة أنْوَاعٍ : اسم فاعل كـ ( ضَارِب زَيْدٍ ) و ( رَاجِينَا ) و اسم المفعول كـ ( مَضْرُوب الْعَبْدِ ) و ( مُرَوَّع القَلْبِ ) و الصفة المشبهة كـ ( حَسَن الْوَجْهِ ) و ( عَظِيم الأمَلِ ) و ( قَلِيل الحِيَلِ ) .

و الدليلُ على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً وَصْفُ النكرة به في نحو ( هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ ) وَوُقُوعُهُ حالا في نحو ( ثَانِىَ عِطْفِهِ ) وقوله :

( فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّناً ... )

و دخولُ ( رُبَّ ) عليه في قوله :

( يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ ... )

والدليلُ على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك ( ضَارِبُ زَيْدٍ ) : ضاربٌ زيداً فالاختصاصُ موجودٌ قبل الإضافة وإنما تفيد هذه الإضافَةُ التخفيفَ أو رَفْعَ القُبْحِ

 أما التخفيفُ فبحذفِ التوين الظاهرِ كما في ( ضَارِبِ زَيْدٍ ) ) و ( ( ضَارِبَاتِ عَمْرٍو ) ) و ( ( حَسَنِ وَجْهِهِ ) ) أو المُقَدَّر كما في ( ( ضَوَارِبِ زَيْدٍ ) ) و ( ( حَوَاجِّ بَيْتِ اللهِ ) ) أو نون التثنية كما في ( ( ضَارِبَا زَيْدٍ ) ) أو الجمع كما في ( ( ضَارِبُو زَيْدٍ ) )

 وأمَّا رَفْعُ القُبْح ففى نحو ( ( مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ ) ) فإن في رفع ( ( الْوَجْهِ ) ) قُبْحَ خُلُوّ الصفة من ضميرٍ يعود على الموصوف وفى نصبه قُبْحَ إجراء وصف القاصر مُجْرَى وصف المتعدِّى وفي الجر تخلصٌ منهما ومن ثَمَّ امتنع ( ( الْحَسَن وَجْهِه ) ) لانتفاء قُبْحِ الرفع ونحو ( ( الْحَسَن وَجْهٍ ) ) لانتفاء قُبْحَ النصب لأن النكرة تنصب على التمييز

 وَتُسَمَّى الإضافة في هذا النوع لفظية لأنها أفادت أمراً لفظيَّا وغير مَحْضَة لأنها في تقدير الانفصال .

فصل دخول ( أل ) على المضاف في الإضافة اللفظية

 تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول ( ( أل ) ) على المضاف في خمس مسائل :

 إحداها : أن يكون المضاف إليه بأل ك ( ( الْجَعْدِ الشَّعَرِ ) ) وقوله :

( شِفَاءٌ وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ ... )

الثانية : أن يكون مُضَافاً لما فيه ( ( أل ) ) ك ( ( الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِى ) ) وقوله :

( لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةِ الْعِدَى ... )

الثالثة : أن يكون مُضَافاً إلى ضمير ما فيه ( ( أل ) كقوله :

( الْوُدُّ أَنْتِ المُسْتَحِقّةُ صَفْوِهِ ... )

الرابعة : أن يكون المضاف مُثَنًّى كقوله :

( إِنْ يَغْنَيَا عَنِّىَ المُسْتَوْطِنَا عَدَنِ ... )

الخامسة : أن يكون جَمْعاً اتَّبَعَ سَبِيلَ المثنى وهو جمع المذكر السالم فإنه يُعْرَب بحرفين ويَسْلم فيه بناء الواحد وَيُخْتَمُ بنون زائدة تحذف للإضافة كما أن المثنى كذلك كقوله :

( لَيْسَ الأخِلاّءُ بِالْمُصْغِى مَسَامِعِهِمْ ... )

و جَوَّز الفَرَّاءُ إضافَةَ الوَصْفِ المحلّى بأل إلى المعارف كلها ك ( الضَّارِب زيدٍ ) و ( الضَّارِب هذَا ) بخلاف ( الضَّارِب رَجُلٍ ) وقال المبرد والرمانى في ( الضَّارِبِكَ ) و ( ضَارِبِكَ ) : موضِعُ الضمير خَفْض و قال الأخفش : نصب و قال سيبويه : الضمير كالظاهر فهو منصوب في ( الضاربك ) مخفوض في ( ضاربك ) ويجوز في ( الضَّارِبَاكَ ) و ( الضاربوك ) الوجهان .

مسألة

قد يكتسب المضافُ المذكَّرُ من المضاف إليه المؤنثِ تأنيثَهُ وبالعكس وشَرْطُ ذلك في الصورتين صلاحِيَةُ المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه فمن الأول قولُهم : ( ( قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ) ) وقراءةُ بَعْضِهِمْ : ( تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ) وقولُه :

( طُولُ اللّيَالِي أَسْرَعَتْ فيِ نَقْضِى ... )

و من الثاني قولُه :

( إنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ... )

و يحتمله ( إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحْسِنِينَ ) ولا يجوز ( قَامَتْ غُلاَمُ هِنْدٍ ) ولا ( قَامَ امْرَأَةُ زَيْدٍ ) لعدم صلاحِيَةِ المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

مسألة

لا يضاف اسْمٌ لمُرَادِفِه كـ ( لَيْث أَسَدٍ ) ولا موصوفٌ إلى صفته كـ ( رَجُل فَاضِلٍ ) ولا صفة إلى موصوفها كـ ( فَاضِل رَجُلٍ ) فإن سُمِعَ ما يُوهِمُ شيئاً من ذلك يُؤَوَّل .

 فمن الأول قولُهم : ( جاءنى سَعِيدُ كُرْزٍ ) وتأويلُه : أن يُرَادَ بالأول المُسَمَّى وبالثاني الاسْمُ أي جاءنى مُسَمًّى هذا الاسم ومن الثاني قولُهم : ( ( حَبَّةُ الْحَمْقَاءِ ) ) و ( صَلاَةُ الأولى ) و ( ( مَسْجِدُ الجامع ) ) وتأويلُه : أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أي حَبَّةُ البقلةِ الحمقاء وصلاة الساعة الأولى ومسجد المكان الجامع ومن الثالث قولُهم ( ( جَرْدُ قَطِيفَةٍ ) ) و ( ( سَحْقُ عمامَةٍ ) ) وتأويلُه : أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها أي شَيْءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة وشَيْءٌ سَحْقٌ من جنس العمامة .

فصل في أحوال الأسماء مع الإضافة

الغالبُ على الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد ك ( غُلاَم و ( ( وثَوْب ) )

 ومنها ما يمتنع إضافتُه كالمضمرات والإشارات وكغير أيِّ من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام .

ومنها ما هو واجبُ الإضافةِ إلى المفرد وهو نوعان :

الأول : ما يجوز قَطْعُه عن الإضافة في اللفظ نحو ( كلّ ) و ( بَعْض ) و ( أيّ ) قال الله تعالى : ( وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ) و ( فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ) و ( أَيًّا مَا تَدْعُوا ) .

الثاني : و ما يلزم الإضافة لفظاً وهو ثلاثة أنواع :

ما يُضَاف للظاهر والمضمر نحو ( كِلاَ ) ) و ( كِلْتَا ) و ( عِنْدَ ) و ( لَدَى ) و ( قُصَارَى ) و ( سِوَى ) .

و ما يختص بالظاهر كـ ( ( أُولى ) ) و ( ( أُولاَتِ ) ) و ( ( ذِى ) ) و ( ( ذَاتِ ) ) قال الله تعالى : ( نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ ) ( وَأُولاَتُ الأحْمَالِ ) ( وَذَا النُّونِ ) و ( ذَاتَ بَهْجَةٍ ) .

وما يختص بالمضمر وهو نوعان : ما يُضَاف لكل مضمر وهو ( ( وَحْدَ ) ) نحو : ( إذَا دُعِىَ اللهُ وَحْدَهُ ) وقوله :

( وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلهى وَحْدَكَا ... )

وقوله :

( والذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ ... وَحْدِى )

وما يختصُّ بضمير المخاطَبِ و هو مَصَادِرُ مُثَنَّاة لفظاً ومعناها التَّكْرَار وهي ( لَبَّيْكَ ) ) بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة و ( ( سَعْدَيْكَ ) ) بمعنى إسْعَاداً لك بعد إِسْعَادٍ ولا تستعمل إلا بعد لَبَّيْكَ و ( ( حَنَانَيْكَ ) ) بمعنى تَحَنُّناً عليك بعد تَحَننٍ و ( ( دَوَالَيْكَ ) ) بمعنى تَدَاوُلاً بعد تَدَاوُلٍ و ( ( هَذَاذَيْكَ ) ) - بذالين معجمتين - بمعنى إسْرَاعاً بعد إسْرَاعٍ قال :

( ضَرْباً هَذَاذَيْكَ وَطَعْناً وَخْضَا ... )

وعامِلُه وعامِلُ لَبَّيْكَ من معناهما والبواقى من لفظهما

 وتجويزُ سيبويهِ في ( ( هَذَاذَيْكَ ) ) في البيت وفي ( ( دَوَالَيْكَ ) ) من قوله :

( دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لاَبِسِ ... )

الحاليَّة بتقدير نفعلُه مُتَدَاوِلِينَ وهَاذِّينَ - أي مُسْرِعِين - ضعيفٌ للتعريف ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يَثْبُتْ فيه غَيْرُ كونه مفعولا مطلقاً .

و تجويزُ الأعْلَم في هَذَاذَيْكَ في البيت الوَصْفِيَّةَ مردودٌ لذلك.

و قولُه فيه وفى أخواته : إن الكاف لمجرد الخطاب مثلُها في ( ذلك ) مردودٌ أيضا ؛ لقولهم : ( حَنَانَيْهِ ) و ( لَبَّىْ زَيْدٍ ) ولحذفهم النونَ لأجلها ولم يحذفوها في ( ( ذَانِكَ ) ) وبأنها لا تَلْحَقُ الأسماء التي لا تُشْبه الحرفَ .

 وشَذّت إضافَةُ ( لبَّى ) إلى ضمير الغائب في نحو قوله :

( لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِى ... )

و إلى الظاهر في نحو قوله :

( فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ ... )

و فيه رَدٌّ على يُونُسَ في زَعْمِهِ أنه مفرد وأصله لَبَّا فَقُلِبَتْ ألفه ياء لأجل الضمير كما في لَدَيْكَ وعَلَيْكَ وقولُ ابن الناظم إن خلاف يونس في لَبَّيْك وأخواته وَهَمٌ

 ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى الجمل اسميةً كانت أو فعليةً وهو ( إذا ) و ( حَيْثُ ) فأما إذْ فنحو ( وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ) ( وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً ) وقد يُحْذَف ما أُضِيفت إليه للعلم به فَيُجَاء بالتنوين عِوَضاً منه كقوله تعالى : ( وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المُؤْمِنُونَ ) وأما حيث فنحو ( جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ ) و ( حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ) و ربما أُضِيفت إلى المفرد كقوله :

( بِبِيضِ المَوَاضِى حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ ... )

ولا يُقَاسُ عليه خلافاً للكسائى

ومنها ما يختصُّ بالجمل الفعلية وهو ( ( لَمَّا ) ) عند مَنْ قال باسميتها نحو ( ( لَمَّا جَاءَني أكْرَمْتُهُ ) ) و ( ( إذا ) ) عند غير الأخفش ، و الكوفيين و نحو ( إذَا طَلّقْتُمْ النِّسَاء ) وأما نحو ( إذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ) فمثلُ ( وَإنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ) وأما قولُه

( إذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ... )

فعلى إضمار ( ( كان ) ) كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله :

( . . . فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا ... )

فصل

 وما كان بمنزلة ( إذْ ) أو ( إِذَا ) ـ في كَوْنِهِ اسمَ زَمانٍ مُبْهَم لما مضى أو لما يأتي ـ فإنه بمنزلتهما فيما يُضَافَان إليه فلذلك تقول : (( جِئْتُكَ زَمَنَ الْحَجَّاجُ أمِيرٌ ) ) أو ( ( زَمَنَ كَانَ الْحَجَّاجُ أمِيراً ) ) لأنه بمنزلة إذْ و ( ( آتِيكَ زَمَنَ يَقْدَمُ الْحَاجُّ ) ) ويمتنع ( ( زَمَنَ الْحَاجُّ قَادِم ) ) لأنه بمنزلة إذَا هذا قولُ سيبويه ووَافقة الناظم في مُشْبِه إذْ دون مُشْبِه إذَا مُحْتَجَّا بقوله تعالى : ( يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ) وقوله :

( وَكُنْ لى شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ ... )

وهذا ونحوه مما نُزِّلَ فيه المستقبلُ لتحقُّقِ وُقُوعه منزلَةَ ما قد وقع ومضى .

فصل

 ويجوز في الزمان المحمول على ( ( إذَا ) أو ( ( إذْ ) ) الإعرابُ على الأصل والبناء حَمْلاً عليهما فإن كان ما وليه فِعْلاً مبنياً فالبناءُ أرْجَحُ للتناسب كقوله :

( عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... )

وقوله :

( عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ ... )

وإن كان فعلا مُعْرَباً أو جملةً اسمية فالإعرابُ أرجحُ عند الكوفيين وواجبٌ عند البصريين واعترض عليهم بقراءة نافع : ( هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ ) بالفتح وقوله :

( عَلَى حِينَ التَّواصُلُ غَيْرُ دَانِ ... )

فصل ما تلزم إضافته

 مما يلزم الإضافة (( كِلاَ ) ) و ( ( كِلْتَا ) ) ولا يُضَافَان إلا لما استكمل ثلاثة شروط :

أحدها : التَّعْرِيف فلا يجوز ( ( كِلاَ رَجُلَيْنِ ) ) ولا ( ( كِلْتَا امْرَأَتَيْنِ ) ) خلافاً للكُوفيين

 والثاني : الدَّلاَلَةُ على اثنين إما بالنصِّ نحو ( ( كِلاَهُمَا ) ) و ( كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ) أو بالاشتراك نحو قوله :

( كِلاَنَا غَنِىٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ ... )

فإن كلمة ( ( نا ) ) مشتركة بين الاثنين والجماعة . وإنما صَحَّ قوله :

( إِنَّ لِلْخَيْرِ وَللشَّرِّ مَدًى ... وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ )

لأن ( ذا ) مُثَنّاة في المعنى مثلُهَا في قوله تعالى : ( لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ) أي : وكِلاَ مَا ذُكِر وَبَيْنَ ما ذكر

 والثالث : أن يكون كلمة واحدة فلا يجوز ( كِلاَ زَيْدٍ وَعَمْرو ) ) فأما قولُه :

( كِلاَ أخِى وَخَليلىِ وَاجِدِى عَضُدًا ... )

فمن نَوادر الضرورات.

ومنها ( ( أي ) ) وتُضاف للنكرة مطلقاً نحو ( ( أي رَجُلِ ) ) و ( أي رَجُلَيْنِ ) و ( أي رِجَالٍ ) وللمعرفة إذا كانت مثناة نحو ( فَأي الفَرِيقَين أحَقُّ ) أو مجموعةً نحو ( أيُّكُمْ أحْسَنُ عَمَلاً ) ولا تضاف إليها مفردة .

إلا إن كان بينهما جمعٌ مُقَدَّر نحو ( ( أي زَيْدٍ أحْسَنُ ) ) إذ المعنى أي أجزاءِ زيدٍ أحسن أو عطف عليها مثلها بالواو كقوله :

( أيِّى وَأيُّكَ فَارِسُ الأحْزَابِ ... )

إذا المعنى أيُّنَا

ولا تضاف ( أي ) الموصولة إلا إلى معرفة نحو ( أيُّهُمْ أشَدُّ ) خلافاً لابن عصفور ولا ( أي ) المنعوت بها والواقعة حالاً إلا لنكرة ك ( مَرَرْتُ بِفَارِسٍ أي فَارِسٍ ) و ( بِزَيْدٍ أي فَارِسٍ )

و أما الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما نحو ( أَيًّكُمْ يَأتِينِى بِعَرْشِهَا ) ( أَيَّمَا الأجَلَيْنِ قَضَيْتُ ) ( فَبِأي حَدِيثٍ ) وقولك ( أي رَجُلٍ جَاءَكَ فَأَكْرِمْهُ ) .

ومنها ( لَدُنْ ) بمعنى عِنْدَ إلا أنها تختصُّ بستة أمور :

 احدها : أنها مُلاَزمة لمبدأ الغايات فمن ثمَّ يتعاقَبَانِ في نحو ( جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ ) و ( مِنْ لَدُنْهُ ) وفي التنزيل ( آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وعَلّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً ) بخلاف نحو ( جلستُ عِنْدَهُ ) فلا يجوز فيه ( جلست لدنه ) لعدم معنى الابتداء هنا .

 الثاني : أن الغالب استعمالها مجرورة بِمنْ

 الثالث : أنها مبنية إلا في لغة قَيْس وبلغتهم قرىء ( من لَدنْهِ )

 الرابع : جواز إضافتها إلى الجمل كقوله :

( لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ ... )

الخامس : جواز إفرادها قبل ( ( غُدْوَةِ ) ) فننصبها إما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به أو على إضمار ( ( كان ) ) واسمها وحكى الكوفيون رَفْعها على إضمار ( ( كان ) ) تامةً والجرُّ القياسُ والغالبُ في الاستعمال .

السادس : أنها لا تقع إلا فَضْلَةً تقول ( ( السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ البَصْرَةِ ) ) ولا تقول ( ( من لَدُنِ البَصْرَةِ ) )

 ومنها ( ( مَعَ ) ) وهو اسمٌ لمكانِ الاجتماعِ مُعْرَب إلا في لغة ربيعة وغَنْم فَتُبنى على السكون كقوله :

( فَرِيشِى مِنْكُمُ وَهَوَأي مَعْكُمُ ... )

وإذا لقى الساكنةَ ساكنٌ جاز كسرُهَا وفتحُهَا نحو ( ( مَعِ القوم ) ) وقد تفرد بمعنى جميعاً فتنصب على الحال نحو ( ( جاءُوا معاً ) )

ومنها ( غيرُ ) و هو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده وإذا وقع بعد ( ليس ) وعُلم المضاف إليه جاز ذكره كـ ( قَبَضْتُ عَشْرَةً ليسَ غَيْرُهَا ) وجاز حَذْفه لفظاً فيضمُّ بغير تنوين ثم اختلف فقال المبرد : ضمة بناء لأنها كَقَبْلُ في الإبهام فهى اسم أو خبر وقال الأخفش : إعراب لأنها اسم ككلّ وبَعْض لا ظرف كقَبل وبعد فهى اسم لا خبر وجَوَّزَهما ابنُ خروف ويجوز الفتحُ قليلا مع التنوين ودونه فهى خبر والحركة إعراب باتفاق كالضم مع النتوين .

ومنها ( ( قَبْلُ ) ) و ( ( بَعْدُ ) ) ويجب إعرابهما في ثلاث صُوَرٍ :

 إحداها : أن يُصَرَّح بالمضاف إليه ك ( جِئْتُكَ بَعْدَ الظُّهْرِ ) و ( قبلَ العصرِ ) و ( مِنْ قَبْلِه ) و ( مِنْ بَعْدِه ) .

 الثانية : أن يُحْذَفَ المضافُ إليه ويُنْوَى ثُبوتُ لفظهِ فيبقى الإعرابُ وتَرْكُ التنوين كما لو ذكر المضاف إليه كقوله :

( وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ ... )

أي : ومِنْ قَبلِ ذلكَ وقُرِىءَ ( للهِ الأمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ) بالجر من غير تنوين أي من قبلِ الغَلَبِ ومن بعده .

 الثالثة : أن يُحْذَفَ ولا يُنْوَى شيء فيبقى الإعراب ولكن يرجع التنوين لزوال ما يُعَارضه في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم ( مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ) بالجر والتنوين وقوله : -

( فَسَاغَ لِىَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً ... )

وقوله : -

( فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا ... )

وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ولذلك نُوّنَا ومعرفتان في الوجهين قبله .

 فإن نُوِىَ معنى المضاف إليه دون لفظه بُنيا على الضم نحو ( للهِ الأمْرُ منْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ) في قراء الجماعة

 ومنها ( أَوَّلُ ) و ( دُونَ ) وأسماءُ الجهات ك ( يَمِين ) و ( شِمَال ) و ( وَرَاء ) و ( أَمَام ) و ( فَوْق ) و ( تحت ) و هى على التفصيل المذكور فى قبل وبعد تقول : ( جَاء القومُ وَأَخُوكَ خَلْفُ ) أو ( أمامُ ) تريد خلفهم أو أمَامهم قال :

( لَعْناً يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ ... )

وقوله :

( عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ ... )

وحكى أبو على ( ( ابدأ بِذَا مِنْ أَوَّلُ ) ) بالضم على نية معنى المضاف إليه وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركها ومنعه من الصرف للوَزْنِ والوَصْفِ .

 ومنها ( ( حَسْبُ ) ) ولها استعمالان :

 أحدهما : أن تكون بمعنى كافٍ فتستعمل استعمالَ الصفاتِ فتكون نَعْتاً لنكرة ك ( مَرَرْتُ ) برجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ ) أي : كافٍ لك عن غيره وحالاً لمعرفة ك ( هذَا عبدُ الله حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ ) واستعمالَ الأسماء نحو ( حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ) ( فإن حَسْبَكَ اللهُ ) ( بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ) وبهذا يُرَدُّ على مَنْ زعم أنها اسمُ فِعْل فإنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاقٍ

 والثاني : أن تكون بمنزلة ( لا غير ) في المعنى فَتُسْتَعْمَل مُفْرَدة وهذه هي حَسْبُ المتقدمة ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدَّد لها إشرابها هذا المعنى وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية وبناؤها على الضم تقول : ( رأيتُ رَجُلاً حَسْبُ ) و ( رأيتُ زيداً حَسْبُ ) .

 قال الجوهرى : كأنكَ قلت ( حَسْبِى ) أو حَسْبُكَ ) فأضمرت ذلك ولم تُنَوِّن انتهى . وتقول ( قَبَضْتُ عَشَرَةً فحسبُ ) أي : فحسبى ذلك

 واقتضى كلامُ ابنِ مالك أنها تُعْرَب نصباً إذا نُكِّرَتْ كقَبْلُ وَبَعْدُ . قال أبو حيان : ولا وَجْهَ لنصبها لأنها غير ظرف إلا إن نقل عنهم نصبها حالان كانت نكرة انتهى

 فإن أراد بكونها نكرة قَطْعَها عن الإضافة اقتضى أن استعمالها حينئذٍ منصوبةً شائعٌ . وأنها كانت مع ا لإضافة مَعْرِفَةً وكلاهما ممنوع وإن أراد تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكيرَ حينئذ لأنها لم ترِدْ إلا كذلك وأيضاً فلا وَجْهَ لِتَوَقُّفِه في تجويز انتصابها عَلَى الحال حينئذ فإنه مشهور حتى إنه مذكُور في كتاب الصِّحاح قال : تقول : ( ( هذا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُل ) ) وتقول في المعرفة ( ( هذا عبدُ الله حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ ) ) فتنصب حسبك على الحال انتهى

 وأيضا فلا وَجْهَ للاعتذار عن ابن مالك بذلك لأن مراده التنكير الذي ذكره في قَبْلُ وبَعْدُ وهو : أن تقطع عن ا لإضافة لفظا وتقديراً

 وأما ( ( عَلُ ) ) فإنها توافق ( ( فَوْقَ ) ) في معناها وفي بنائها على الضم إذا كَانت معرفة كقوله :

( وَأتَيْتُ نَحْوَ بَنى كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ ... )

أي : مِنْ فَوْقِهِمْ وفي إعرابها إذا كانت نكرة كقوله :

( كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ ... )

 أي من شيءٍ عالٍ

وتُخَالِفُهَا في أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بِمِنْ وأنها لا تستعمل مضافة كذا قال جماعة منهم ابن أبى الرَّبيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها في عِدَادِ هذه الألفاظ أنها يجوز إضافتها وقد صرح الجوهري بذلك فقال : يقال ( ( أَتَيْتُهُ مِنْ عَلِ الدَّارِ ) ) بكسر اللام - أي : من عالٍ - ومقتضى قوله :

( وَأَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نُكِّرَا ... قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا )

 أنها يجوز انتصابُها على الظرفية أو غيرها وما أظُنُّ شيئاً من الأمرين موجوداً

 وإنما بسطت القول قليلا في شرح هاتين الكلمتين لأنى لم أر أحداً وفَّاهُمَا حَقّهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية والحمد لله .

فصل في حذف المضاف أو المضاف إليه

 يجوز أن يُحْذَف ما عُلم من مُضَافٍ ومضافٍ إليه

 فإن كان المحذوفُ المضافَ فالغالبُ أن يَخْلُفه في إعرابه المضافُ إليه نحو ( وَاسْأَلِ الْقَرْيَةِ ) أي : أهْلَ القرية

 و قد يبقى على جَرِّهِ وَشَرْطُ ذلك في الغالب : أن يكون المحذوفُ مَعْطُوفاً على مُضَافٍ بمعناه كقولهم : ( مَا مِثْلُ عَبْدِ اللهِ وَلاَ أخِيهِ يَقُولاَنِ ذَلِكَ ) أي : ولا مِثْلُ أخيه بدليل قولهم : ( يقولان ) بالتثنية وقوله :

( أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرَأ ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِالَّليْلِ نَارَا )

أي : وكلَّ نَارٍ لئلا يلزم العطفُ على معمولَىْ عاملين

ومن غير الغالب قراءةُ ابنِ جمازِ ( وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ ) أي : عملَ ا لآخرة فإن المضاف ليس معطوفاً بل المعطوف جملة فيها المضافُ

 و إن كان المحذوفُ المضافَ إليه فهو على ثلاثة أقسام :

لأنه تارةً يزول من المضاف ما يستحقُّه من إعراب وتنوين وَيُبْنَى على الضمِّ نحو ( ( لَيْسَ غَيْرُ ) ) ونحو ( مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ) كما مر وتارة يبقى إعرابه ويُرَدُّ إليه تنوينهُ وهو الغالب نحو ( وَكُلاَّ ضَرَبْنَا لَهُ الأمْثاَلَ ) ، و ( أَيَّاماً تَدْعُوا ) وتارةً يَبْقَى إعرابُه وَيُتْرَكُ تنوينه كما كان في الإضافة وشَرْطُ ذلك في الغالب أن يُعْطَفَ عليه اسمٌ عامل في مثل المحذوف وهذا العامل إما مضافٌ كقولهم ( ( خُذْ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ ) ) أو غَيْرُهُ كقوله :

( بِمِثْلِ أوْ أنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمْ ... )

ومن غير الغالب قولهُم ( ( ابْدَأ بِذَا مِنْ أَوَّلِ ) ) بالخفض من غير تنوين وقراءَة بعضهم : ( فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ ) أي : فلا خوفُ شيءٍ عليهم .

فصل في الفصل بين المضاف و المضاف إليه

زَعَمَ كثيرٌ من النحويين أنه لا يُفْصَل بين المتضايفين إلا في ا لشعر والحقُّ أن مسائل الفصل سَبْعٌ منها ثلاث جائزة في السَّعَةِ :

إحداها : أن يكون المضاف مَصْدَراً والمضاف إليه فاعلَهُ والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر ( قَتْلُ أَوْلاَدَهُم شُرَكَائِهِمْ ) وقول الشاعر :

( فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ الْبُغَاثَ الأَجَادِلِ ... )

 وإما ظَرْفُه كقول بعضهم : تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ وهَوَاهَا )

الثانية : أن يكون المضاف وَصْفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصلُ مفعولُه الثاني كقراءة بعضهم ( فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ ) وقول الشاعر :

( وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ المحُتاجِ ... )

أو ظَرْفه كقوله عليه الصلاة و السلام : ( ( هَلْ أنْتُمْ تَاِركُوِلى صَاحِبى ) ) وقول الشاعر :

( كَنَاحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ ... )

الثالثة : أن يكون الفاصِلُ قَسَماً كقولك ( ( هذَا غُلاَمُ وَاللهِ زَيْدٍ ) )

 والأربع الباقية تختصُّ بالشعر :

 إحداها : الفَصْلُ بالأجنبىِّ ونعنى به معمولَ غيرِ المضافِ فاعلا كان كقوله :

( أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ ... إِذْ نَجْلاَهُ فَنَعْمَ ما نَجَلاَ )

أو مفعولا كقوله :

( تَسْقِى امْتِيَاحاً نَدَى المِسْوَاكَ رِيَقتِهَا ... )

 أي : تَسْقى نَدَى رِيقَتِهِاَ الِمْسَواكَ ، أو ظَرْفاً كقوله :

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً ... يَهُوِدىٍّ يُقَارِبُ أوْ يُزِيلُ )

الثانية : الفَصْلُ بفاعلِ المضافِ كقوله :

( وَلاَ عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ ... )

ويحتمل أن يكون منه أو من الفَصْلِ بالمفعول قولُه : -

( فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطرٍ حَرَامُ ... )

بدليل أنه يروى بنصب مطرٍ وبرفعه فالتقدير فإن نكاح مطَرٍ إياها أو هِي

والثالثة : الفَصْلُ بِنَعْتٍ المضاف كقوله :

( مِنَ ابْنِ أبِى شَيْخِ الأبَاطِحِ طَالِبِ ... )

الرابعة : الفَصْلُ بالنداء كقوله :

( كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ ... زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِالِّلجَامِ )

أي : كأنَّ برذون زيدٍ يا أبا عصام .

فصل : في أحكام المضاف للياء

 يجب كَسْرُ آخره كغُلاَمِى ويجوز فتح الياء وإسكانها

 و يستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل وهي : المقصورُ كفَتًى وقَذًى والمنقوصُ كَرَامٍ وقَاصٍ والمثنَّى كابْنَيْنِ وغُلاَمَيْنِ و جمعُ المذكَّر السالم كَزَيْدِينَ وَمُسْلِمِينَ .

 فهذه الأربعة آخرها واجب السكون والياء معها واجبة الفتح .

ونَدَرَ إسكانهُاَ بعد الألف في قراءة نافِع ( وَمَحْيَاي ) وكَسْرُهَا بعدها في قراءة الأعمش و الحسن ( هِىَ عَصَايِ ) وهو مُطَّرِدٌ في لغة بنى يَرْبُوعٍ في الياء المضاف إليه جمعُ المذكَّر السالم و عليه قراءة حمزة ( بِمُصْرِخِىِّ إنِّى )

 وتُدْغَمُ ياء المنقوص والمثنى والمجموع في ياء الإضافة كقَاضِىَّ ورأيتُ ابْنَىَّ وزَيْدِىَّ وَتَقْلَبُ واو الجمع ياء ثم تَدْغَمُ كقوله :

( أَوْدَى بَنِىَّ وَأَعْقَبْونِى حَسْرَةً ... )

وإن كان قبلها ضمةٌ قبلت كسرةً كما في بَنِىَّ ومُسْلِمِىَّ أو فتحهٌ أبقَيتْ كمُصْطَفَّى وتَسْلَم ألفُ التثنية كمُسْلِمَاي وأجازت هُذَيْل في ألف المقصور قَلْبَهَا ياء كقوله :

( سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... )

واتفق الجميع على ذلك في ( عَلَىَّ ) وَ ( لدَىَّ ) و لا يختصُّ بياء المتكلم بل هو عامٌّ في كل ضمير نحو : ( عَلَيْهِ ) وَ ( لَدْيهِ ) وَ ( عَلَيْنَا ) وَ ( لَدَيْنَا ) ، و كذا الحكم في ( إِلَىَّ ) .